

الجمهوريّة اللبنانيّة
رئاسة مجلس الوزراء

رقم الصادر: ٢٢٦٩ م.ص
بيروت، في: ٢٠٢٠/١٢/٢١

السيد مدير عام مجلس النواب

الموضوع: تصور الوزارات المعنية بموضوع ترشيد الدعم.

إشارة الى الموضوع اعلاه،

نودعكم ربطاً نسخة عن سيناريوهات مختلفة وتصور أولي لترشيد الدعم على سبيل
الاطلاع والاستئناس والنقاش.

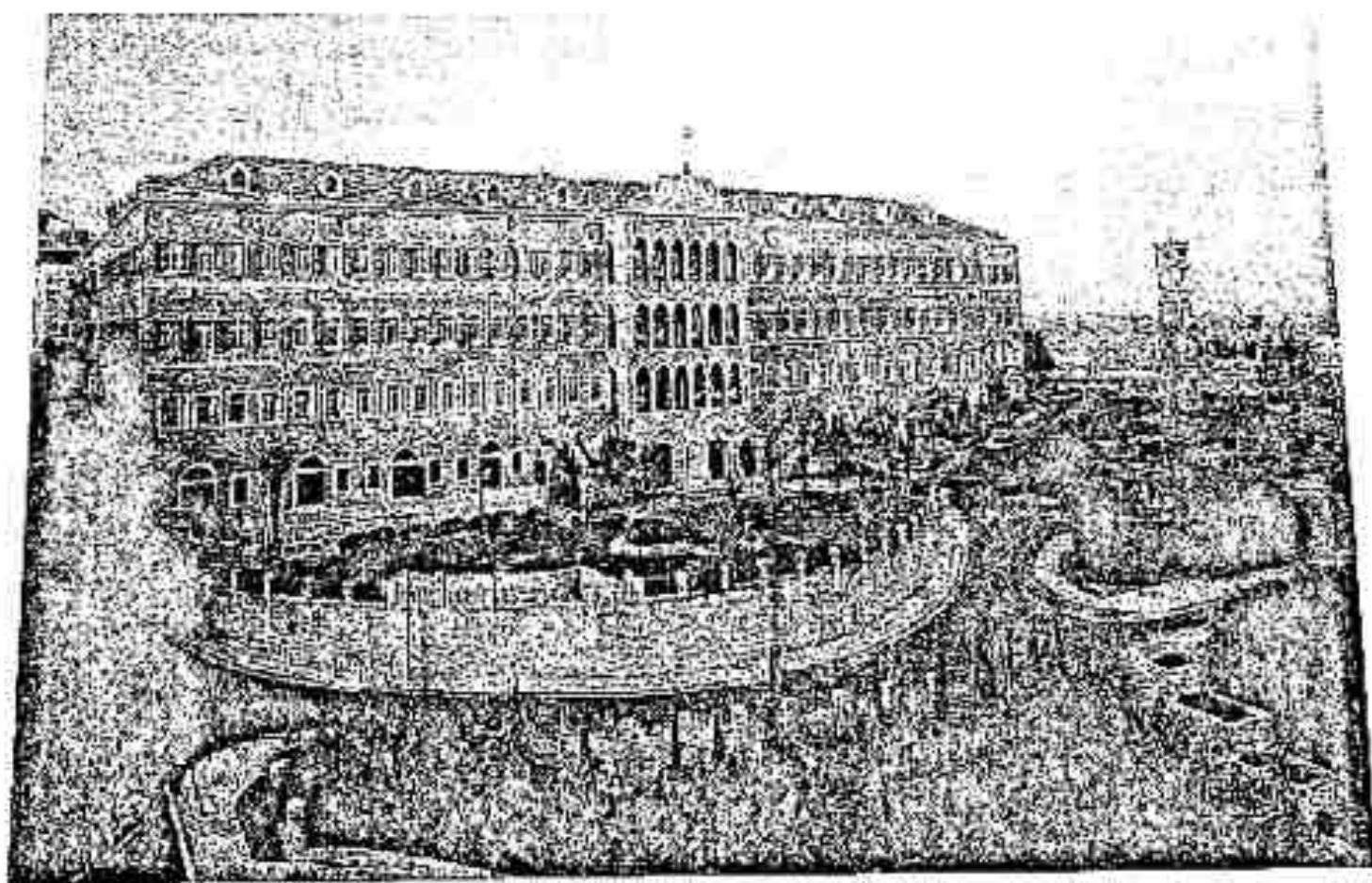
القاضي محمود مكيه

مدير عام رئاسة مجلس الوزراء

• حم الـ طلـاع عـلـيـه

لر شيد الدعم

(سيناريوهات مختلفة وتصور اولي للنقاش)



كتون الأول ٢٠٢٠

رئاسة مجلس الوزراء

المقدمة

باتت إعادة النظر بسياسة الدعم قضية محورية وأولوية وهاجس وطني ومطلب خارجي (صندوق النقد الدولي، الدول المانحة) بسبب تبعاتها على المواطن اللبناني وعلى الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية والأمنية، إضافة إلى تبعاتها المباشرة على المالية العامة وعلى احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية.

تبليغ احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، بحسب وزارة المالية، حوالي ١٧,٦٩٠ مليار دولار أمريكي والإحتياطات الإلزامية المبدئية ١٢,١ مليار دولار أمريكي، ما يتبقى لمصرف لبنان حوالي ٥٩٠ مليون دولار أمريكي لاستعماله للدعم. مع العلم أن المصرف المركزي ما زال في صدد دراسة ملفات تقارب قيمتها مئات الملايين من الدولارات وهي مستوجبة الدفع في حال ثبت أنها مستحقة.

يبلغ الدعم الشهري بحسب مصرف لبنان ووزارة المالية، ما بين ٦٠٠-٥٠٠ مليون دولار أمريكي والسنوی ما بين ٦-٧ مليار دولار أمريكي.

إن موافصلة سياسة الدعم دون ضوابط وترشيد يؤدي، ليس فقط، إلى استنزاف احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، بل الإستمرار بسياسة مكافحة وغير فاعلة في تحقيق مصلحة المواطن اللبناني.

وعليه، جرى الإنطلاق بالبحث في ترشيد الدعم بدءاً من خطوط عامة رسمت بناءً على طلب دولة الرئيس مجلس الوزراء الذي أعطى توجيهات واضحة وقاطعة بعدم رفع الدعم، ومن ثم تمت المناوشات وخلاصت بالنتيجة إلى وضع سيناريوهات مختلفة كما هو مبين في الملحق رقم ١.

إن ترشيد الدعم هو الخيار الأنسب والضروري ويحتاج إلى قانون من مجلس النواب ويحمل التبعات التالية:

- الحد من استنزاف احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية وحماية الإحتياط الإلزامي والحفاظ على القطاع المصرفي المتعثر.
- ارتفاع كبير في أسعار السلع ومعدلات التضخم وضعف في القدرة الشرائية.
- تدهور في سعر صرف الليرة اللبنانية بسبب الضغوط في سوق القطع الناتج عن الطلب الكثيف على الدولار للاستيراد.
- التخفيض من الإستهلاك مما ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي ويؤدي إلى تراجع في حركة الإستيراد وميزان المدفوعات مما يزيد من تعثر المؤسسات الاقتصادية وارتفاع في معدلات البطالة والفقر.
- تدهور المالية العامة نتيجة الدعم الكبير المتوقع للبطاقة التمويلية ما ينعكس في زيادة العجز في موازنة العام ٢٠٢١.
- الحد من التهريب والإحتكار والتلاعب بالأسعار والتخزين والإستهلاك المفرط.

عرض السيناريوهات (ملحق رقم ١)

واقع الحال: قيمة الدعم وتوزيعه (الأرقام بـمليون دولار) ٢٠٢٠
الأرقام المبينة هي المبالغ المدفوعة من قبل مصرف لبنان علماً ان هناك مبالغ بعشرات الملايين لم تسدد بعد.

مجموع الدعم المباشر من مصرف لبنان بالدولار الأميركي ٥,٩٣٠ مليون دولار.

التوقع اذا ابقينا على دعم واقع الحال: قيمة الدعم وتوزيعه (الأرقام بـمليون دولار) لعام ٢٠٢١
الأرقام المبينة هي المبالغ المتوقعة لعام ٢٠٢١ في حال عدم المس في آلية الدعم واستعمال الأسعار المرتقبة لكافة السلع.

مجموع الدعم المباشر من مصرف لبنان بالدولار الأميركي ٦,٩١٠ مليون دولار.

سيناريو ١: قيمة الدعم وتوزيعه لعام ٢٠٢١

أعدت وزارة الاقتصاد والتجارة مع البنك الدولي خطة لبرنامج تعويضات نقديّة لتغطية واسعة للمواطنين اللبنانيين المقيمين (ملحق رقم ٢) لإستبدال دعم العمولات الأجنبية الحالي للمحروقات والقمح والسلع الأساسية ببرنامج تعويض نقدي بالدولار واسع التغطية للمواطنين اللبنانيين المقيمين واستمرار بدعم كهرباء لبنان والقطاع العام مع ترشيد الدعم على الأدوية (ملحق رقم ٣).

إن البطاقة التمويلية الإلكترونية تغطي ٦٠٠ ألف عائلة بقيمة متوسطة ١٦٥ دولار للعائلة الواحدة شهرياً (٥٠ \$ للفرد فوق ٢٣ سنة و ٦٢٥ \$ للفرد ما دون ٢٣ سنة في السنة الأولى) على أن يتم العمل على آلية مناسبة لاختيار العائلات التي ستستفيد من البطاقة. تغطي قيمة البطاقة ١٠٠٪ من الاحتياجات الأساسية للعائلات الأكثر حاجة والذين يشكلون ٢٥٪ من اللبنانيين، و ٤١٪ من احتياجات الرابع الثالث (ما كان يسمى الطبقة المتوسطة سابقاً) لحماية قوتهم الشرائية. علماً أن القيمة الشرائية للبطاقة لا تتأثر بسعر الصرف كونها بالدولار الأميركي.

مجموع الدعم المباشر من مصرف لبنان بالدولار الأميركي ٢,٤٥٠ مليون دولار يضاف إليها ١,٢٠٠ مليون دولار للبطاقة التمويلية الإلكترونية ليصبح المجموع العام ٣,٦٥٠ مليون دولار.

سيناريو ٢: قيمة الدعم وتوزيعه ٢٠٢١

هذا السيناريو شبيه بسيناريو رقم ١ مع إضافة الدعم على القمح بنسبة ١٠٠٪ وعلى البنزين والغاز لمدة شهرين والمازوت جزئياً لمدة سنة وتم خفض المحروقات للكهرباء بنسبة ١٠٪. وبذلك تصبح قيمة البطاقة التمويلية للعائلة الواحدة ١٤٠ \$ شهرياً بغض النظر عن حجم العائلة. علماً أنه لم يتم تحديد عملية تمويل البطاقة بالدولار الأميركي أو بالليرة اللبنانية.

مجموع الدعم المباشر من مصرف لبنان بالدولار الأميركي ٣,٣٧٠ مليون دولار يضاف إليها ١,٠٠٠ مليون دولار أو ما يعادلها بالليرة اللبنانية للبطاقة التمويلية.

سيناريو ٣: قيمة الدعم وتوزيعه ٢٠٢١

هذا السيناريو شبيه بسيناريو رقم ٢ مع إضافة الدعم على الغاز لمدة سنة والسلع الأساسية (تحدد لاحقاً) لمدة ٣ أشهر بمعدل ٨٠ مليون دولار شهرياً. وبذلك تصبح قيمة البطاقة التمويلية للعائلة الواحدة \$١٠٨٠ شهرياً بغض النظر عن حجم العائلة. علماً أنه لم يتم تحديد عملية تمويل البطاقة بالدولار الأميركي أو بالليرة اللبنانية.

مجموع الدعم المباشر من مصرف لبنان بالدولار الأميركي ٣،٧٠٠ مليون دولار يضاف إليها ٧٧٥ مليون دولار أو ما يعادلها بالليرة اللبنانية للبطاقة التمويلية.

سيناريو ٤: قيمة الدعم وتوزيعه لعام ٢٠٢١

هذا السيناريو شبيه بسيناريو رقم ٣ مع إضافة الدعم على السلع الأساسية (تحدد لاحقاً) لمدة سنة بمعدل ٣٠ مليون دولار شهرياً وزيادة الدعم على المازوت لحدود ٩٠٪ من حاجة السوق الآن وإستبدال الدعم على البنزين ببطاقة تمويلية خاصة لمادة البنزين تشمل السيارات والفنانات العمومية والسيارات الخاصة وفق معايير محددة تدرس حالياً (٤ صفائح للسيارات الخاصة ومتوسط ٤ صفيحة للسيارات والفنانات العمومية).

مجموع الدعم المباشر من مصرف لبنان بالدولار الأميركي ٣،٨٩٠ مليون دولار يضاف إليها ٦٤٦ مليون دولار أو ما يعادلها بالليرة اللبنانية للبطاقة التمويلية للبنزين.

تمويل البطاقة

- ✓ تمويل البطاقة من قبل الحكومة بعد أخذ الإجراءات المنسقة بين وزارة المالية ومصرف لبنان وإقرار القوانين التشريعية اللازمة من قبل مجلس النواب على قيمة الدعم والبطاقة التمويلية.
- ✓ ضرورة البحث عن مصادر تمويل لتأمين قيمة الدعم المحددة في السيناريوهات المذكورة في الملحق رقم ١.
- ✓ ضرورة طلب مساعدة الدعم من الدول المانحة والبنك الدولي لأن عام ٢٠٢١ سيكون عاماً صعباً اجتماعياً، مالياً واقتصادياً.

٢٠٢٠/١٢/٢١ بيروت في

القاضي محمود مكيه

أمين عام مجلس الوزراء

ملحق رقم

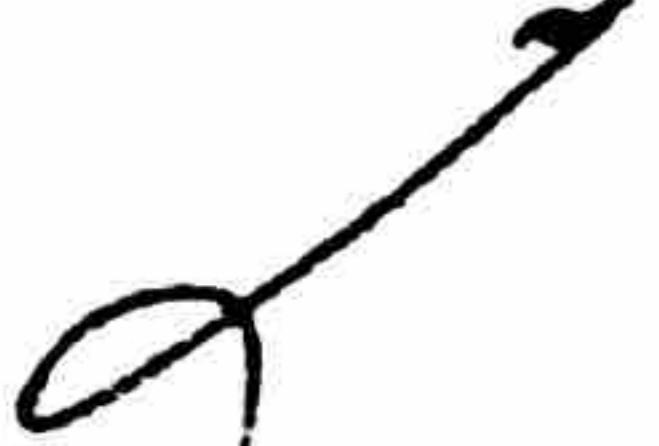
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
كُلُّ حَمْدٍ لِلَّهِ
كُلُّ شُكْرٍ لِلَّهِ
كُلُّ تَوْلِيدٍ لِلَّهِ

التوقيع هنا بالكتاب على نوع ولون الحبر: قبضة الـ 10 ونقرة بيمه (الذرقم يهليون بولن) لعام 2021

卷之三

سیشلار بیو : ۱: قىچىم الادىم و تۈزۈپىدە (اىزراقىم بېھلىقىن دىۋازى) لىخاچ 2021

ملحق رقم ٢





تصور وزارة الاقتصاد والتجارة
لاستبدال برنامج الدعم بالعملات الأجنبية الحالي
ببرنامج تعويضات نقدية بتغطية واسعة للمواطنين اللبنانيين المقيمين

١- برنامج مصرف لبنان لدعم المنتجات بالنقد الأجنبي

يمنح مصرف لبنان تجار الجملة والحكومة الدولار الأميركي مقابل مبلغ ١٥٠٧ ليرة لبنانية، لتغطية ٨٥٪ إلى ٩٠٪ من قيمة المواد الأساسية، كالقمح والأدوية والوقود، وبلغ ٣٩٠٠ ليرة لبنانية لتغطية ما نسبته ١٠٠٪ من قيمة سلة منفصلة من السلع الأساسية. هذه الآلية تترافق مع تعدد أسعار الصرف في السوق السوداء، إذ تصل قيمة الدولار إلى حدود ٨٠٠٠ ليرة لبنانية. بالإضافة إلى ذلك، يطلب مصرف لبنان الودائع النقدية بالليرة اللبنانية لتوفير الدولار المرتبط بها، الأمر الذي أوجد سعر سوداء لليرة اللبنانية النقدية، مقابل سعر الليرة المودعة في البنوك.

يستزف دعم مصرف لبنان بالعملات الأجنبية للواردات والمواد الأساسية والاحتياجات الحكومية احتياطاته بنحو ٦,٥ إلى ٧ مليار دولار سنوياً من احتياطيات العملات الأجنبية ويكلف حوالي ٤,٥ إلى ٥ مليار دولار أمريكي من الأرباح والخسائر، الأمر الذي يقلل بشكل كبير من الوقت المتاح لإجراء إصلاحات لتجنب تعديل قسري وغير منظم لسعر الصرف. على الجانب الإيجابي، يضع الدعم، على المدى القصير جداً، سقف لأسعار هذه المنتجات، ما يمنع تفاقم ضغوط الاستهلاك التضخمي.

من المعروف أن دعم المنتجات هو تنازلي، حسب طبقات المجتمع، ويفيد بشكل أساسى الخمس الأغني، على سبيل المثال:

- ٢٤٪ من الخمس الأفقر يمتلكون سيارات مقابل امتلاك ٨٠٪ من الخمس الأغني لسيارات (لبنان ٢٠١٢ HBS).
- ٦٪ فقط من إجمالي دعم وقود النقل في لبنان يحصل عليها الرابع الأفقر، بينما الأغني يحصل على ٥٥٪ من إجمالي الوقود (وزارة البيئة / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٥).

بالإضافة إلى ذلك، فإن التحكم في أسعار المواد المدعومة لا يكون فعالاً بنسبة ١٠٠٪ ويستفيد مجتمع الأعمال من دعم المنتجات كما يترك مجالاً لسوء الاستخدام والتهاون.

أخيراً وليس آخرًا، يتمتع الأجانب المقيمين (بما في ذلك الموظفون ذوو الأجر العالية في المنظمات الدولية والسفارات) بنفس المزايا التي يتمتع بها المقيمون اللبنانيون.

باختصار، لا يمكن تحمل تكاليف دعم أسعار المنتجات خلال الأزمة الحالية، كما أنها غير منصفة وغير فعالة كأدوات سياسية لمساعدة الفقراء والضعفاء، لكنها كانت ضرورية كحل مؤقت حتى يتم تنفيذ برنامج كامل.

٢- اعتبارات اقتصادية كلية حاسمة

إذا أوقف أو خفض بشكل ملحوظ مصرف لبنان ضخ العملات الأجنبية لتجنب استخدام الاحتياطيات الإلزامية للبنك، فسوف يرتفع طلب السوق على النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تضخم مفرط، وخفض قيمة العملة، واضطرابات اجتماعية خطيرة. ونتيجة لذلك، لا يوجد خيار سوى استمرار مصرف لبنان في تقديم الدولارات حتى يتم الاتفاق على برنامج صندوق النقد الدولي وتنفيذه.

٣- استبدال دعم العملات الأجنبية الحالي ببرنامج تعويض نقدى واسع التغطية

يجوز لكل مواطن لبناني مقيم في لبنان التقدم بطلب للحصول على دعم التحويلات النقدية: إن نهج التغطية الواسعة يشمل تحديد واستبعاد الأغنياء حتى لا ننسى أي شخص يحتاج إلى مثل هذا الدعم، مبدئياً سيتم استثناء أغنى ٢٠٪ إلى ٣٠٪ من السكان (من خلال اختبار الثراء)، وتغطية نسبة ٧٠٪ إلى ٨٠٪ المتبقية من السكان (بدلاً من معرفة من هم الفقراء). مع تحسن الاقتصاد والقدرة الشرائية، ومع تحسين جودة قاعدة البيانات، يمكن تخفيض التغطية تدريجياً إلى ٢٠٪ على مدى ٥ سنوات متقاربة ضمن برنامج شبكة الأمان المستهدف المعتمد.

عدد الأفراد المدعومين سينخفض فوراً من ٦ إلى ٣ مليون! وستتبع التكلفة ذات الصلة وفقاً لذلك...
سيتم التفاصيل من مبلغ الدعم للبالغ والطفل (أقل من ٢٣ عاماً) لتغطية الاحتياجات الأساسية للأسر الأكثر فقرًا وتعويض القدرة الشرائية للأسر الأخرى لشراء السلع الأساسية. يمكن أن تستخدم الأسرة مبلغ التحويل النقدي غير المشروط المستلم بحرية لشراء أي نوع من السلع التي ترغب فيها، مما سيؤدي إلى زيادة كفاءة الاقتصاد الكلي كما قد يقلل الواردات وقد يعزز الاستهلاك المحلي:

- تبين أن التحويلات النقدية غير المشروطة تزيد من الاستهلاك، والرفاهية النفسية، والأمن الغذائي (مخبر إجراءات الفقر التابع لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا).
- لم تجد الغالبية العظمى من الدراسات أي تأثير على الإنفاق على الكحول أو التبغ (البنك الدولي ومعمل مكافحة الفقر التابع لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا).
- النفقات العامة على المنح النقدية تعد أقل بكثير مقارنة بأي شكل آخر من أشكال الدعم (مثل قسائم البنزين، والمساهمة العينية، وما إلى ذلك).

المرحلة الأولى، سيتم تنفيذ برنامج التعويض النقدي المباشر للمواطنين اللبنانيين وسيحل محل الدعم الحالي. للعملات الأجنبية على جميع المواد الأساسية والخبز والوقود (باستثناء مؤسسة كهرباء لبنان والأدوية)، وستعكس أسعار السلع أسعار السوق، والتي سوف يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات، وزيادة المنافسة وانخفاض كبير - شبه كامل - في التهريب. كما سيدفع الكل (ومنهم غير المقيمين وغير المواطنين) أسعار السوق الحقيقة.

تعتبر الكهرباء ضرورية للشركات والمستهلكين، وعلى هذا النحو وحتى يتم تنفيذ برنامج إصلاح لمؤسسة كهرباء لبنان وتسويتها، مع ملاحظة أن هذا الدعم لا يمكن أن يتم "تهريبه" أو إساءة استخدامه كمنتجات أخرى. كما يجب أن يستمر دعم الأدوية والمستلزمات الطبية في الوقت الحاضر إلى أن يتم إصلاحاً كاملاً للقطاع الطبي لأن أي برنامج جيد طويل الأجل يتطلب إصلاحاً كاملاً للقطاع الطبي، ومع ذلك، في غضون ذلك، يجب مراجعة هذا الدعم وترشيده وتكييفه مع المستوى الدولي. على سبيل المثال:

- دعم ١٠٠٪ من المواد الخام لصناعة الأدوية والإمدادات للصناعة المحلية على أن تكون الأرخص.
- وقف دعم أي استيراد مع منتجات مماثلة مصنوعة في لبنان على أن تكون الأرخص.
- دعم سعر البديل الأرخص للأدوية، إذا وجد الخيار بنوعية تتبع المعايير الدولية.

- المضادات الحيوية وأدوية الأمراض المزمنة والمستعصية تُعطى بوصفة طبية فقط.
 - وقف القانون الذي يسمح للأطباء بإجبار الصيدلية على بيع الأدوية غير العامة.
 - يتم التسديد للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتعاونيات أرخص سعر المنتجات المتاحة فقط (المنتجات العامة و / أو الأرخص عند توفرها).
 - يجب وضع آلية مراقبة خاصة لضبط الأدوية والإمدادات عالية القيمة لتجنب التهريب وسوء الاستخدام.
 - يجب مراقبة الجودة والموافقة على الأدوية: إزالة أي دواء من السوق لم يتم تصنيعه في لبنان أو غير معتمد بشهادة عالية المستوى مثل FDA أو EMEA أو كندا أو السعودية أو ما شابه ذلك.
 - الخ.
- يجب على مصرف لبنان أن يواصل في هذه المرحلة تقديم الدعم لمؤسسة كهرباء لبنان والأدوية المستلزمات الطبية، المرحلة الثانية (٢٠٢١)، متزامناً مع إصلاح لمؤسسة كهرباء لبنان، وإذا لزم الأمر، يجب إجراء تعديل لمبلغ التحويل النقدي جنباً إلى جنب مع الإصلاح.
- المرحلة الثالثة (٢٠٢٢)، متزامناً مع إصلاح القطاع الطبي (مثلاً، تغطية طبية واسعة للمواطنين اللبنانيين).

٤- نتائج ما سبق:

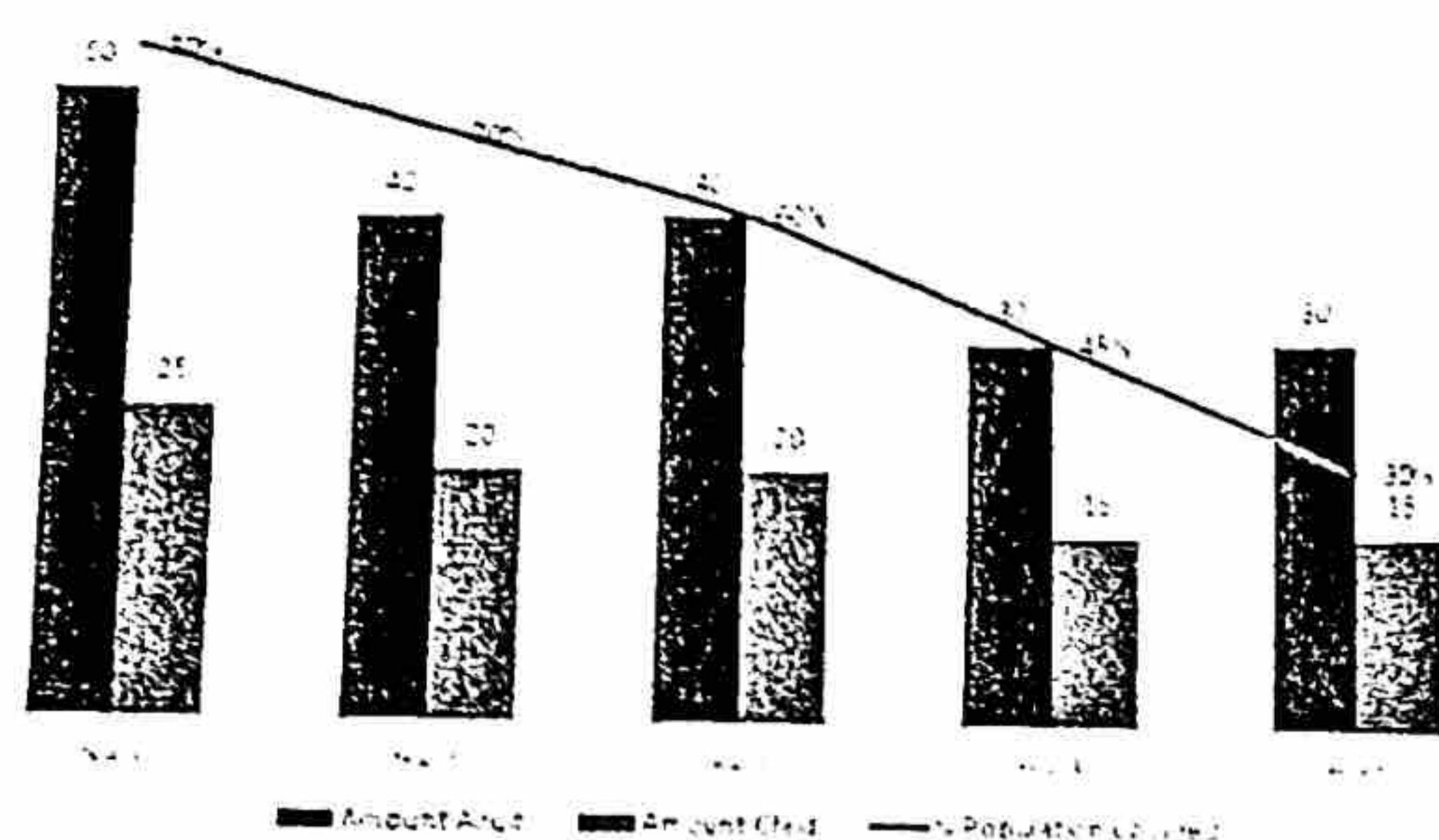
- هذا البرنامج سوف:
- يقلص صافي تدفق النقد الأجنبي من البنك المركزي.
 - يخفض تكلفة الدعم.
 - يحقق توافراً كبيراً للاقتصاد.
 - سيكون خطوة جيدة نحو تنفيذ برنامج محتمل لصندوق النقد الدولي.
- لكن هذا البرنامج لا يلغي الضرورة الملحة لتشكيل حكومة جديدة، للاتفاق مع صندوق النقد الدولي (IMF) ولتنفيذ الإصلاحات المطلوبة (وأهمها إقرار قانون الكابيتول كونترول).

ملاحظات مهمة:

- أي حل صحيح يجب أن يمر عبر البرلمان، الذي يمكنه اتخاذ جميع القرارات اللازمة.
- ينبغي إلا يتغير برنامج الدعم الحالي بشكل كبير أثناء انتظار تنفيذ هذا البرنامج.
- سيكون من المهم أن يكون هناك برنامج مشابه للاجئين يجب أن يمول من قبل المجتمع الدولي وبالتالي يجلب العملة الصعبة إلى البلاد.

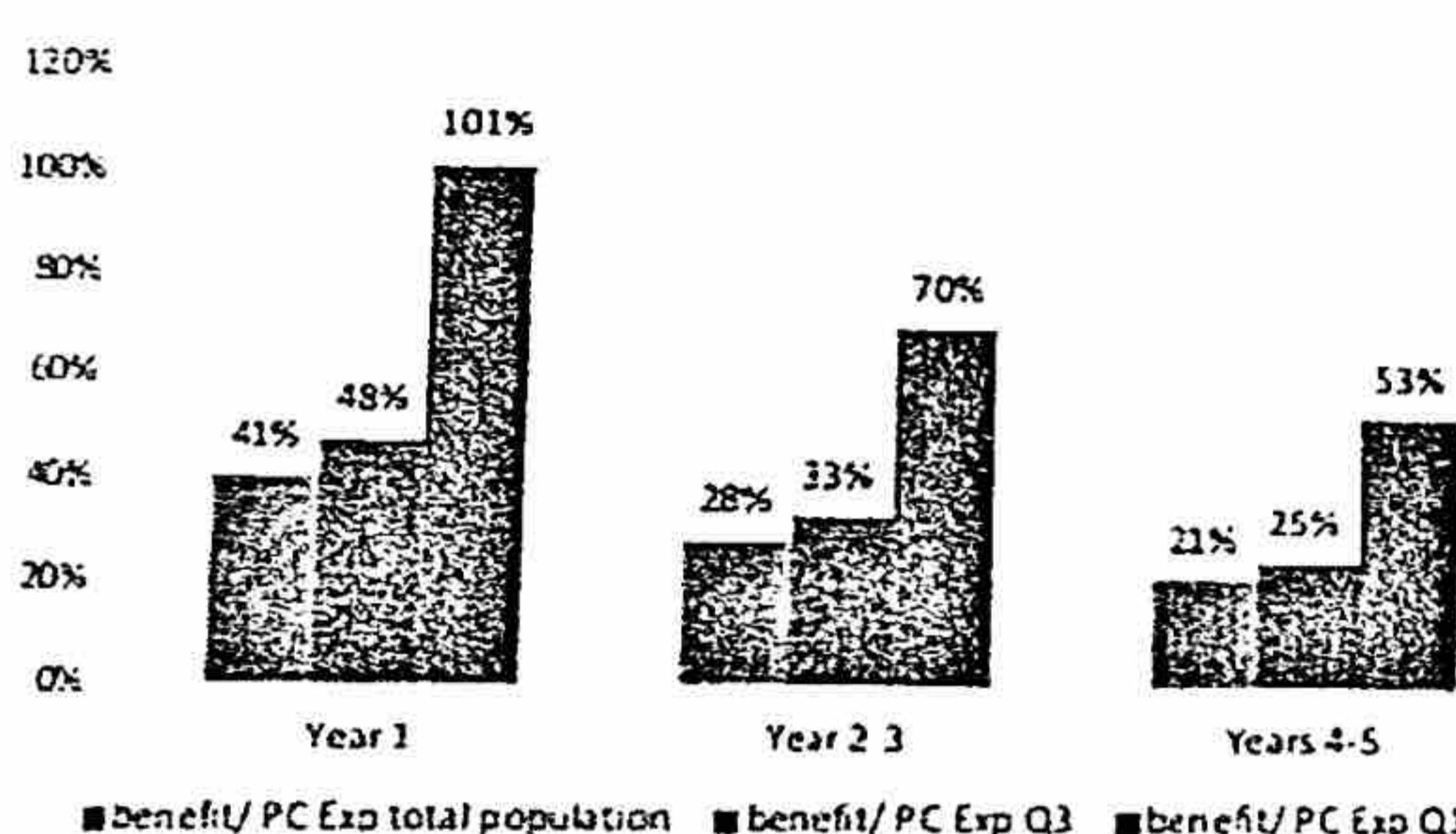
خ

٥- مبلغ الاستحقاق الشهري والتغطية المقترحة حسب السنة (مليون دولار):



يحصل اللبنانيون البالغون (٢٣ عاماً فأكثر) على ٥٠ دولاراً شهرياً في السنة الأولى من برنامج التعويضات، و٤٠ دولاراً في السنين الثانية والثالثة، و٣٠ دولاراً في العامين الرابع والخامس ويحصل الأطفال (أقل من ٢٣ عاماً) على نصف هذا المبلغ. تتحفظ التغطية تدريجياً مثلاً من ٨٠٪ في السنة الأولى إلى ٧٥٪ في السنة المقبلة و٧٠٪ و٦٥٪ و٤٥٪ و٣٠٪ للأربع سنوات القادمة على التوالي.

٦- نصيب الفرد من الاستحقاقات كنسبة منوية من الإنفاق:



خلال السنة الأولى، يغطي مبلغ الدعم ١٠١٪ من الاحتياجات الأساسية لأفقر ٢٥٪ من السكان و٤١٪ من الرابع الثالث (الطبقة المتوسطة سابقاً) لحماية قوتهم الشرائية.

تتحفظ هذه التغطية مع تحسن الاقتصاد وتحسين جودة قاعدة البيانات وزراعة استبعاد الذين لا يحتاجون إلى الدعم.

٧- مصادر التمويل:

ان قروض ESSN من البنك الدولي والمنح المقدمة من الاتحاد الأوروبي والمانيا، أي ما مجموعه +/- ٣٠٠ مليون دولار تغطي جزئياً فقط (١٢,٥ \$ / شخص) ٢٤٠ ألف أسرة أي حوالي ١,٢ مليون لبناني يمثلون ٣٢٪ من السكان.

وبالتالي، وبناءً على برنامج تعويضات نقدية بتغطية واسعة، نحن بحاجة إلى:

- استدراج مانحين آخرين.
 - أن يصادق البرلمان على الميزانية الازمة بالليرة اللبنانية.
- والهدف من ذلك:

- تغطية الرصيد لاستكمال أي قروض ومنح من المجتمع الدولي لأفقر ٢٤٠ ألف أسرة؛
- تغطية الأفراد الآخرين بالكامل.

سيتم منح المبلغ الذي سيقدمه المجتمع الدولي بالعملة الأجنبية والمبلغ المتوفّر من خلال الميزانية الذي سيدفع لمصرف لبنان وسيوفر مقابلة مصرف لبنان الدولار الأميركي بسعر ١٥٠٧,٥، كعملة إلكترونية. وبالتالي، سيتم تقديم الدعم إلى رب الأسرة بالدولار الأميركي من خلال بطاقة إلكترونية وأو تطبيق على الهاتف وأو حساب مصرفي ولن يتأثر مبلغ الدعم بأي تخفيض إضافي لقيمة العملة.

سيدفع المستهلك بالبطاقة بناءً على سعر السوق السوداء (حالياً +/- ٨,٠٠٠ ليرة لبنانية / دولار). في النهاية، يمكن استخدام أي مبلغ موجود على البطاقة حسراً:

- من قبل المستهلكين لدفع ثمن البضائع.
- من قبل محترفين لدفع رواتب المهنيين الآخرين.

- لاستيراد البضائع من قبل المستوردين.
ونتيجة لذلك، فإن الدولارات التي يقدمها مصرف لبنان ستعود بالضرورة إلى مصرف لبنان أو، على الأرجح، ستتوفر دولارات جديدة للواردات مما يخفف الضغط على سعر صرف الدولار.

٨- التكاليف والوفورات:

إن خدم البرنامج أعلاه ٧٠٠,٠٠٠ أسرى بتكلفة بحدود ١,٥ مليار دولار في السنة الأولى، وبمتوسط تكلفة ٨٠٠ مليون دولار سنويًا على مدار ٥ سنوات – مع ملاحظة أن البرنامج المقدم إلى صندوق النقد الدولي قد توقع متوسط ميزانية شبكة الأمان الاجتماعي البالغة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي سنويًا (يمكن تنقيح هذه الأرقام مثلاً من خلال تحديد مستويات مختلفة من الدعم حسب الملف الشخصي).

التوفير المتوقع سيكون ذو شقين:

- أولاً، تقليل تدفق احتياطيات مصرف لبنان من ٣ مليار في السنة الأولى لتصل إلى ٣,٣ مليار ابتداء من السنة الثالثة إن نفذت المرحلة الأولى فقط وأكثر ان نفذت كل المراحل.
- ثانياً، تحقيق وفورات صافية في التكاليف تبدأ من ٢,١ مليار في السنة الأولى لتصل إلى ١٣,٧ مليار على مدى ٥ سنوات إن نفذت المرحلة الأولى وأكثر ان نفذت كل المراحل.

٩- الخطوات التالية:

يجب:

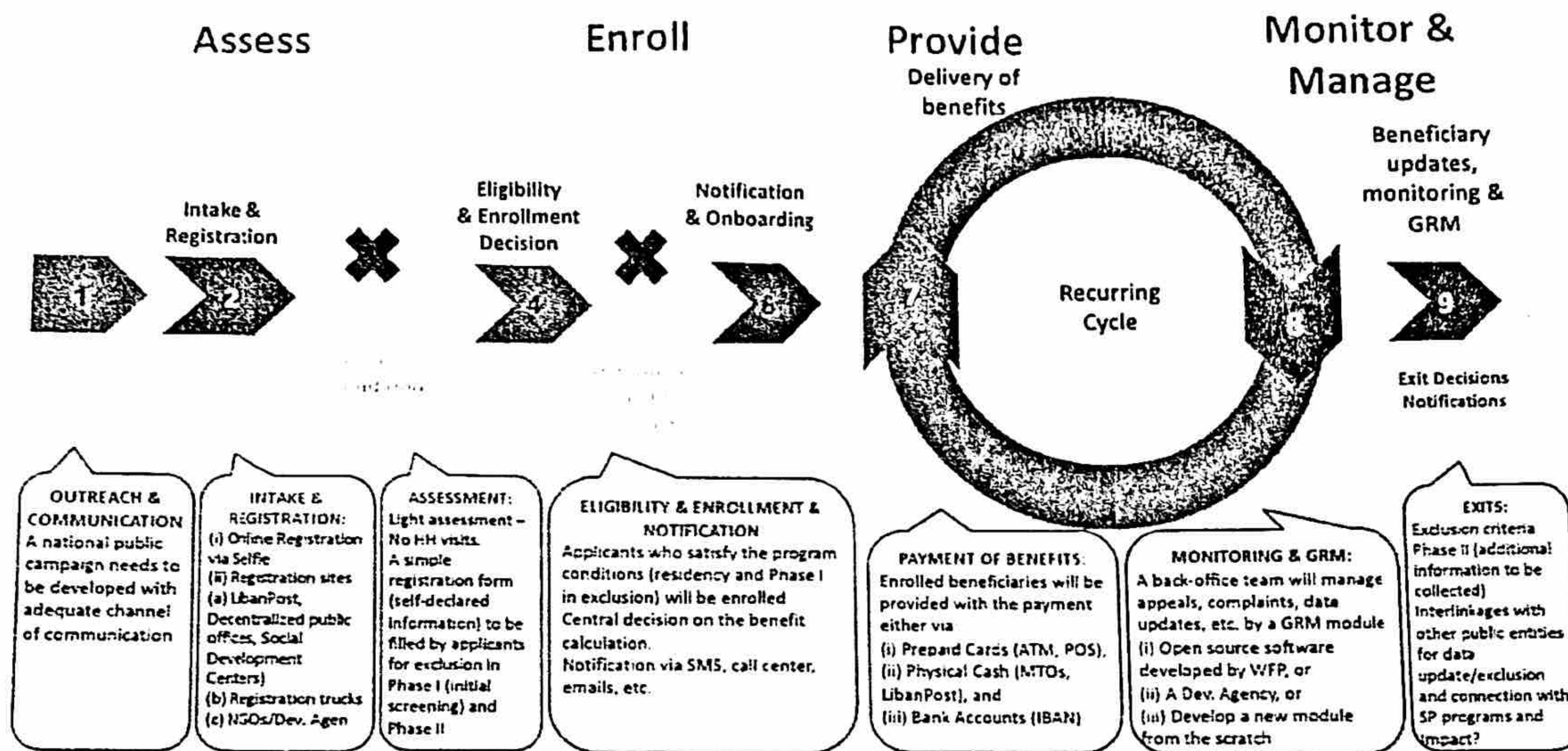
- إعداد منشور يجبر المصدررين على إعادة العملة الأجنبية إلى لبنان طالما أنهم يستفيدون من الإعاثات (أي عملياً جميعهم يستفيدون من دعم الكهرباء والنفط).
- إعداد مشروع قانون بالموافقة على هذا البرنامج وتأمين تمويله عام ٢٠٢١ واقراره من قبل مجلس النواب.
- التواصل على نطاق واسع مع المجتمع المدني ومجتمع الاشغال حول هذا البرنامج.
- تطوير/استكمال قاعدة البيانات ذات الصلة في رئاسة مجلس الوزراء أو في الجيش اللبناني باستخدام الأجهزة والبرامج والموظفين المتاحين حالياً والبدء في الرجوع إليها مع جميع قواعد البيانات الموجودة وتحديث/تحسين معايير الاستبعاد وتطبيقاتها.
- دعوة المواطنين اللبنانيين للتسجيل في برنامج الدعم باستخدام رقم الهوية كرقم تعريفي فريد لكل شخص:
 - هذه هي أفضل الممارسات العالمية لتجنب / تقليل الأزدواجية والاحتيال.
 - لا تحتوي قواعد البيانات الحالية على مثل هذا التعريف الفريد وتحتاج إلى ترقيتها وتوحيدتها.



المرفق الأول: تقدیر اثر الدعم إذا لم يتم اجراء أي تغيير

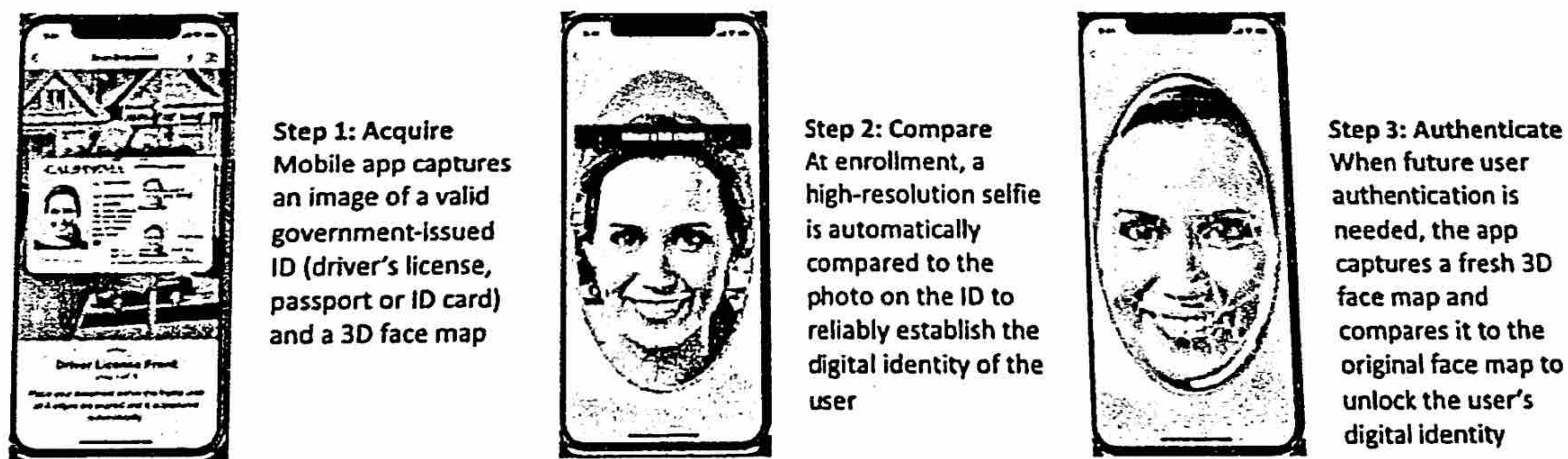
Current FX Subsidies Program Analysis (m\$)	Current Situation: Annual Estimated Extrapolation					Monthly Estimate	
	Consumption			Subsidized		Subsidized	
	Amount	FX Rate	%	Amount	Cost	Amount	Cost
Fuel EDL	1,000	1,515	90%	900	781	75	65
Gaz (LPG)	110	1,515	90%	99	86	8	7
Mazout	1,195	1,515	90%	1,075	933	90	78
Other Fuel Market	1,070	1,515	90%	963	835	80	70
Medication / Supplies	1,300	1,515	85%	1,105	996	92	83
Wheat	150	1,515	90%	135	117	11	10
Essential Items	960	3,900	100%	960	492	80	41
Miscellaneous (estimate)	1,200	3,900	100%	1,200	615	100	51
Total	6,985	2,253	92%	6,437	4,855	536	405

SUBSIDY REFORM DELIVERY CHAIN



SELFIE AUTHENTICATION VIA MOBILE ONBOARDING

Biometric-based authentication automatically establishes the digital identifiers of users by taking a selfie. Advanced 3D face map technology quickly and securely authenticates users and unlocks their digital identities.



المرفق الثالث: الإحصاءات

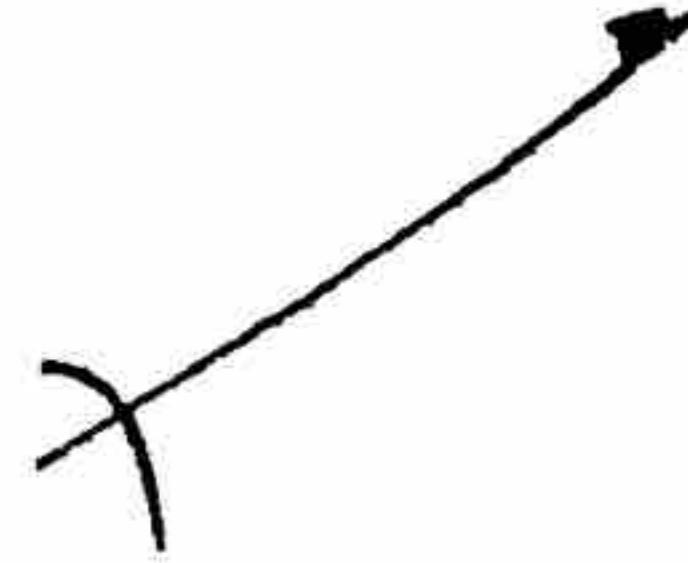
- 5,852,000 total population
- 3,562,000 Lebanese population, out of which
- 2,239,960 adults above 23
- 1,622,040 children and adults up to 23
- 2,000,000 refugees that will not be covered for the food essential items subsidies, out of which
- 880,000 adults above 23
- 1,100,000 children and adults up to 23
- 8,000 LBP / USD current black market exchange rate
- 2.5 times annualized consumption v/s the first 6 months as the situation should normalize

المرفق الرابع: حقول البيانات لعملية التسجيل

No	Data Field	Registration Phase		Data Source	Digitized (Y/N)	Note
		Phase I	Phase II			
1	ID Number	X		MOIM	Y	For all HH members
2	First name	X			Y	For all HH members
3	Family name	X			Y	For all HH members
4	Father's first name		X		Y	For all HH members
5	Mother's first name		X		Y	For all HH members
6	Mother's last name		X		Y	For all HH members
7	Date of Birth		X		Y	For all HH members
8	Place of Birth		X		Y	For all HH members
9	Gender		X		Y	For all HH members
10	Family Status		X		Y	For all HH members
11	Registry Number		X		N	
12	Registry Place		X		N	town, caza, muhafazat
13	Student ID		X	MEHE	Y	children < 18 years of age + adults enrolled in educational institutions
14	Tax Identification Number	X		MoF		check with MoF to outline if it can be retrieved via web-service
15	Address	X		Self-dec	N	
16	Mobile phone numbers	X		Self-dec	N	main applicant and any adult members
17	Employee ID	X				for civil service/ judiciary/ military – 18+ HH members
18	Employment status		X			for all HH members: employed/ unemployed/ out of labour force
19	NSFF Number	X		NSFF		18+ HH members
20	Sector of employment		X			part time or full time): public, private, semi-public. If public, semi-public: civil service (grade)/ elected representative/ judiciary/ military/ police/ semi-public/ other
21	Wage income	X				18+ HH members
22	Income from other sources	X		Self-dec	N	for each HH member; returns on investments, rent from property, remittances from abroad, receipts from NGOs/ govt
23	Bank account (IBAN)	X		Self-dec		For the main applicant
24	Health insurance		X	MoH?	Y	coverage status of each HH member
25	Property ownership & registration number		X			or property tax record
26	Value of each residential/ commercial property owned		X	Self-dec	N	For 18+ HH members
27	Car Ownership Status	X		Motor Registry	Y	Plate number for all owned cars
28	Additional information on owned cars		X	Motor Registry		make, model, value – from insurance
29	Number of rooms	X		Self-dec	N	in the current dwelling
30	Number of bathrooms	X		Self-dec	N	in the current dwelling
31	Monthly rent paid		X	Self-dec	N	if residing in rented accommodation
32	Built up area of current dwelling		X	Self-dec	N	in Square meters
33	HH Ownership of assets		X	Self-dec	N	power generator, smartphone, air conditioner, heater, material of floor in dwelling
34	Number of Domestic Workers	X		Self-dec	N	
35	Highest Level of education		X	Self-dec	N	For all HH members
36	Bank deposit over XXX LBP/USD	X		Self-dec	N	above 12 to 24 times the monthly income threshold

المرفق الخامس: أمثلة عالمية

Country	Context	Price increase	Source/Link
Egypt	In 2013 and 2015, energy subsidies amounted to 16 and 10% of GDP respectively. Stated goal: phase out all energy subsidies within a 5-year period; in practice, ad hoc price increases.	Gasoline +78% in 2014; +30-50% in 2016	Moerenhout (2017) https://www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/2017/04/OEF-102.pdf
Saudi Arabia	In early 2016, the KSA announced a significant reduction in fossil fuel subsidies as a way to compensate shrinking government revenues – and the associated fiscal pressures – due to lower oil prices.	Gasoline +50%; natural gas +67%; ethane +133%	Rentschler et al (2017) https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0301421117303907
Iran	December 2010: plan to phase out subsidies over 5 years; during the first phase, the sharp increase in energy prices elevated the rate of inflation to 40%/year. Cuts in subsidies did not generate sufficient financial savings; cash transfers couldn't be rolled back and were left being eroded (4/5 of real value).	Energy prices were raised by a factor of 3 to 9; bread prices doubled	Salehi-isfahani (2014) https://erf.pmg.ac/tcr/content/uploads/2015/12/PP13_2014.pdf
Jordan	In late May 2012, newly appointed Prime Minister Fayed Tarawneh announced a new wave of subsidy reform. The increasing prices for gasoline, asphalt, and fuel oil for power generation resulted in increase in premium gasoline prices (for 95-octane gasoline) and raised electricity tariffs for major industrial and service sector.	Gasoline +26%	Inchauste et al (2017) http://documents1.worldbank.org/curated/en/745311489054655283/pdf/113262-PUB-PUBLIC-PURDATE-3-22-17.pdf
Indonesia	In October 2005, the GoI increased prices significantly. In the short-term, they were a fiscal success (reducing subsidy expenditure by about a third in 2006)	Gasoline +88%; diesel +105%	Beaton et al (2017) http://documents1.worldbank.org/curated/en/745311489054655283/pdf/113262-PUB-PUBLIC-PURDATE-3-22-17.pdf



مُلْحَقٌ بِرْ قَدْمٍ ۲

٧

- ✓ ترشيد الدعم على أدوية OTC و أدوية الصحة العامة غير المزمنة (acute) A1-A2-B1.
 - ✓ تخفيض نسبة الدعم على شرائح: B - A2 - Chronic A1 - Acute B2, Chronic B1 (٣٠٪ \$).
 - ✓ استكمال القرار رقم ١١٩ بتصحيح أسعار أدوية الجنريك المستوردة واعادة التسعير الدورية للأدوية كل ٤ سنوات.
 - ✓ ترشيد صرف الأدوية المرتفعة الثمن وتطبيق إجراءات الأدوية الخطرة عليها.
- أ- الآلية:

الآلية	البند
رفع سعر معدل الصرف الى سعر المنصة (٣٠٠٠ ل.ل.) امكانية رفع دعم المواد الاولية للاصناف المحلية بنسبة ١٠٠٪ (تتولى وزارة الصحة العامة دراسة الحوافز اللازمة للمصانع الوطنية لتأمين جدوى الاستمرارية وتؤمن حاجة السوق المحلي في مقابل اعادة النظر باسعارها لصالح المواطن)	أدوية OTC
رفع سعر معدل الصرف الى سعر المنصة (٣٠٠٠ ل.ل.) (تتولى وزارة الصحة العامة دراسة امكانية زيادة مستوى الدعم للمصانع المحلية مقابل اعادة النظر باسعارها)	أدوية الصحة العامة غير المزمنة A1-A2- B1 (acute)
تخفيض الدعم بنسبة ٥٪ ليصبح ٨٥٪ بدلاً من ٨٠٪. ابقاء دعم الأدوية على السعر الرسمي ١٥١٥ للادوية المزمنة وادوية الصحة العامة العامة التي يزيد سعرها عن ٧٠ الف مع دراسة امكانية زيادة بسيطة لبدل المصارييف المستوردة على هذه الاصناف. دعم المواد الاولية للاصناف المحلية بنسبة ١٠٠٪ ابقاء نسبة دعم الصناعة الوطنية بنسبة ٨٥٪	Acute: B2 Chronic: A1-A2- B FOB (\$ ٣٠٠)
استكمال القرار رقم ١١٩ بتصحيح أسعار أدوية الجنريك المستوردة واعادة التسعير الدورية للأدوية كل ٤ سنوات. دراسة رفع الجعلة للصيدلي على الاصناف المحلية والاصناف المستوردة الاقل سعراً لتشجيع صرفها. الغاء خاصية NS على الوصفة الطبية التي تمنع الصيدلي من تبديل الدواء للم المحلي والأوفر فئة محددة من الأدوية الحساسة طبياً.	أدوية الجنريك المستوردة
استخدام الأدوية المخزنة في المنازل وخفض الاستهلاك بسبب الوضع الاقتصادي.	الأدوية المخزنة في المنازل
ترشيد صرف الأدوية مرتفعة الثمن وتطبيق إجراءات الأدوية الخطرة عليها (قانون المخدرات). إعداد لائحة بالاصناف واعتماد الوصفة الطبية الموحدة مع جدول تسجيل يراجع دوريأً من التفتيش.	الأدوية المرتفعة الثمن
الحد من التهريب والاستخدام لغير المستحق للدعم. قيمة هذه الفئة من الأدوية تتجاوز ٢٥٠ مليون دولار اميركي مع توقع انخفاض ٨ إلى ١٠٪ خلال سنة ٢٠٢١.	
تعديل نسبة دعم الاصناف لدى مصرف لبنان الى ٧٥٪ بدلاً من ٨٥٪. إعداد لوائح تسعير (كحد اقصى) للمستلزمات الطبية في السوق بالليرة وتراجع دوريأً وفق سعر صرف الدولار الاميركي.	المستلزمات الطبية

تحفيض الدعم: يبلغ إجمالي تحفيض الطلب على الدعم من ١٢٠٠ مليون الى ٦٠٠ مليون دولار اميركي سنوياً.